المحاضرة السابعة: العولمة الاقتصادية ومؤسساتها

أولا: التعريف والأسباب

1-تعريف العولمة

تعرف العولمة على أنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة ، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.

تهدف العولمة إلى نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال.

عندما انطلقت العولمة كهوية اقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي مع مطلع التسعينيات، طويت معها صفحة صراع الهويات الأيديولوجية على الصعيد الاقتصادي، فلم يعد هناك مجال للهوية الاشتراكية، أو التخطيط المركزي.

فغالبية دول العالم، تبنت الهوية الرأسمالية، حتى بالنسبة لروسيا والصين، اللتين كانتا تمثلان هويات ماركسية وماوية من قبل، وتجربتهم الاقتصادية استجابت لآليات النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتنتهجان آلية الخصخصة، والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاندماج في عضوية منظمة التجارة العالمية.

2-أسباب العولمة

-انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يشارك أمريكا زعامة العالم.

- انهيار الكتلة الشرقية وسياسة التعتيم التي كانت متبعة أمام محاولات الغزو الخارجي المختلفة.

- وجود فائض في الإنتاج العالمي وحاجة الدول الصناعية إلى أسواق خارجية.

- التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والإلكترونيات.

- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.

- التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.

- تكامل أسواق المال الدولية.

ثانيا: مؤسسات العولمة

1-صندوق النقد الدولي

تأسس صندوق النقد الدولي ومقره واشنطن اثر اتفاقية بريتن وودز 1944، وتتمثل المهمة الأساسية له في الرقابة على النظام النقدي الدولي وتوجيه احتمالات تطوره وحركته، ولكن فيما بعد اختلف دور الصندوق باختلاف مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

يقوم الصندوق على تنفيذ برامج الانفتاح الاقتصادي التي تدعو لاستقلالية المؤسسات وتحرير المبادرات الفردية، وإقامة نظم الدفع المتعدد، وفق النظرة الأمريكية حول اقتصاد السوق. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي زاد تأثيره ونفوذه بما يجعله يفرض سياسته الاقتصادية الرأسمالية على الدول.

وحتى تمويل الصندوق للعجز في ميزان المدفوعات يفرض على البلد العضو الذي يحصل على هذا التمويل استخدامه فقط في سداد ديونه وبالتالي استمرار المبادلات التجارية مستقبلا، وهو ما يعزز تحرير التجارة الدولية.

2-البنك الدولي

تأسس البنك الدولي إثر اتفاقية بريتن وودز يقوم على منح الائتمان المطلوب مع توزيع المخاطرة على عدد أعضائه من الدول المشاركة فيه، لكن مع تطور الظروف الدولية حدث تطوير في عمليات البنك الدولي لدعم توجهات العولمة الاقتصادية الرأسمالية، بحيث يكون منح القروض لأغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على المساهمة في الإنتاج، وتخفيض دور الحكومة في الإنتاج وإعادة هيكلة شركات ومؤسسات القطاع العام بما يضمن لها الاستمرار على أسس مالية ومحاسبية سليمة دون الحاجة إلى الدعم المستمر من جانب الدولة.

3-منظمة التجارة العالمية(WTO)

جاءت المنظمة العالمية للتجارة WTO لتكمل ما بدأت اتفاقية الجات GATT من خلال مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بتحرير وتنظيم التجارة الدولية وتتمثل في:

- اتفاقية تحرير التجارة الدولية في السلع

-الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS .

- اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS.

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجاريةTRIPS.

أهم المؤسسات المتعلقة بالعولمة والتي تمارس دورا رئيسيا في تحقيق وتحويل اقتصاديات الحماية المغلقة إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي .

4-التكتلات الاقتصادية

يشير التكتل الاقتصادي إلى عملية إزالة كافة العوائق التجارية وتحرير عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع تكامل اقتصادي.

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية حيث يمثل 34 %من تجارة البضائع العالمية ووصلت التجارة البينية داخل الاتحاد إلي 64 %في عام 2018 . وكانت الصادرات البينية في دول النافتا تمثل 50 ،% ولم يحدث تغير كبير في الصادرات خلال السنوات 2008-2018م في كل من الاتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان.

في المرحلة الحالية يشهد العالم نمو ظاهرة الابتعاد عن الإقليمية والتكتل والتركيز على الواقع المحلي فيما يمكن تسميته بالتفكك الاقتصادي خاصة بعد الأزمة العالمية 2008.

5-نادي باريس:

هو مؤسسة مالية ذات سلطة كبيرة ومعقدة ، ولا تملك المنظمة ميثاقاً أو قواعد عمل أو عضوية ثابتة أو رسمية، ودورها بارز في جدولة القروض الرسمية للبلدان النامية والفقيرة. والنادي يضم الدول الرأسمالية الكبرى بوصفها الدول الدائنة ، وينعقد في باريس في مقر وزارة المالية برئاسة مسؤولين فرنسيين.

ثانيا:مظاهر العولمة الاقتصادية

1-تحول طبيعة التنمية

تحولت طبيعة التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاديات في العولمة حسب تحول قطاعات إنتاج إلى قطاع المعرفة وقطاع التقنية عالية القيمة المضافة، في مقابل تراجع لمساهمة قطاعات الإنتاج التقليدية مثل الزراعة والصناعة والتعدين في توليد الناتج.

أدى تطور الثورات الصناعية المتلاحقة خاصة الثورة الصناعية الرابعة، والتي تسارع فيها حجم اقتصاد المعرفة استنادا إلى تغييرات تكنولوجية كبيرة انعكست على قطاعات الإنتاج ومن ثم أصبحت المعرفة هي المحرك الرئيس للإنتاج.

2-تضاعف التجارة الدولية

عرفت التجارة الدولية تطورا كبيرا في الفترة 1990-2013، فارتفع حجم الصادرات من حولي 4 تريليون دولار إلى أكثرمن 20 تريليون، كما تطورت الواردات بقيم تفوق قليلا قيم الصادرات.

بين عامي 2003 و2008 ، سجلت التجارة الدولية نموا كبيرا، ثم حدث انخفاض هائل عام 2009 تحت تأثير الأزمة ، وبحسب منظمة التجارة العالمية، كان متوسط نمو التجارة العالمية بين عامي 2003 و2008 يصل إلى 16.5%. ثم كان التحسن بين سنة 2010 و2013 بنسب أقل مما كان عليه الحال قبل أزمة 2008.

الشكل(1): تطور الصادرات والواردات العالمية بين 1990-2013

مكتب تنسيق الكومسيكCOMCEC ، نبذة عن التعاون في مجال التجارة، اعتمادا على صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة، 2015، ص1.

3- تطور الاستثمار الأجنبي

يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل التي تعبر عن التكامل الاقتصادي العالمي، وتطور نتيجة لاندفاع الشركات متعددة الجنسيات، منذ سبعينيات القرن الماضي للقيام بعمليات الإنتاج في الخارج، لا سيما في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد بلغ في العالم والدول مرتفعة الدخل أرقاما قياسية تاريخية. ثم من حيث الأرقام تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنحو 9.2 في المائة خلال الفترة 1970-2020، ليصل حجم الاستثمار للعالم نحو 998.9 مليار دولار أمريكي سنة 2020، مقارنة بنحو 3.13 مليار دولار أمريكي في عام 1970.

خلال عام 2020 لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد- 19 ،تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم بنحو 531 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 34.7 في المائة مقارنة بعام 2019 ،وذلك نتيجة الإغلاق التام في أغلب الدول من أجل التصدي لجائحة (كوفيد-19).

الشكل(2): تطور الاستثمار الأجنبي

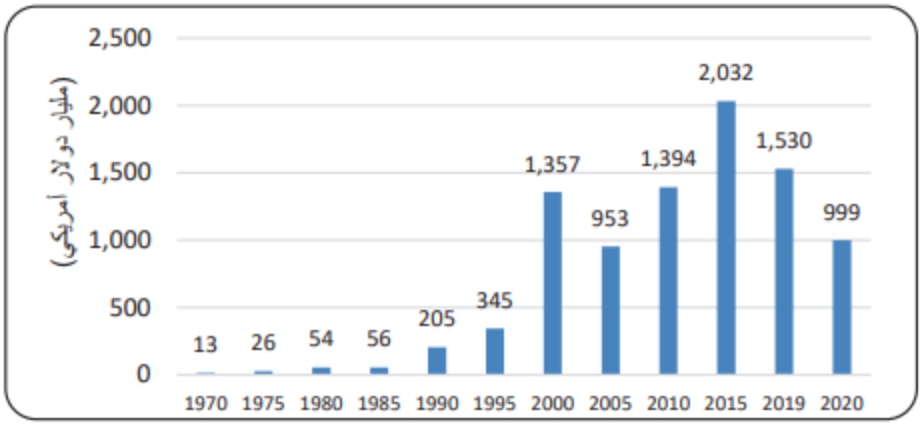

محمد إسماعيل وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص18.

4-الاندماج المالي

المنتجات المالية أصبحت أكثر تنوعا وتتميز بسهولة التنقل دولى مع ظهور المشتقات المالية التي أصبحت أكثر تطورا ويتم تداولها في أسواق مخصصة لها، حيث تقدر القيمة الإجمالية للمشتقات المتداولة بقيمة أكبر بكثير من قيمة الأسهم والسندات.

مكنت التقنيات المالية منذ بداية التسعينات من تطور التداول من شراء وبيع الأوراق المالية بسهولة في جميع أسواق الأسهم حول العالم مما يعزز حركة رأس المال عبر الكوكب ويعزز التكامل الدولي للأسواق المالية.

5-الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تميزت الثورة الصناعية الرابعة عن الثورات الصناعية السابقة في ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في سرعة انتشار التقنيات المصاحبة لها، واتساع نطاق وعمق تأثيراتها لتشمل كافة المجالات، وقدرتها على إحداث تغيير جذري في أنظمة الإنتاج والعلاقات الاقتصادية وطريقة سير المجتمعات.

6-سياسة التحرير الاقتصادي

يعتبر إجماع واشنطن (Washington Consensus) الأساس النظري والأيديولوجي الفعلي لسياسة التحرير الاقتصادي وجاء هذا في العام 1989 باتفاق مؤسسات واشنطن والتي تتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية.

لهذا تبنى صندوق النقد الدولي سياسات الإصلاح الاقتصادي"التعديل الهيكلي"، وإعادة التركيز على الآثار السيئة لتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وسعى إلى توجيه السياسات الحكومية إلى تحقيق:

- الانضباط المالي بواسطة الحكومات، وإعادة توجيه النفقات الحكومية نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية.

-الإصلاح الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وخفض المعدل الحدي للضريبة.

- تحديد أسعار الفائدة الحقيقية عن طريق السوق بحيث تكون موجبة ومعقولة، وتحديد أسعار صرف تنافسية.

-تحرير التجارة الخارجية وذلك بالقضاء على القيود الكمية وتخفيض الضرائب الجمركية.

- تشجيع بالاستثمار الأجنبي المباشر، وخوصصة المؤسسات العامة، والحماية القانونية لحقوق الملكية الخاصة.

-إلغاء كل القوانين التي تعرقل وتمنع الدخول في مختلف مجالات الأعمال أو تلك التي تحد من المنافسة.

رابعا: تطور مؤشر العولمة

توصل الباحث Dreher سنة 2006 مؤشر KOF للعولمة يقيس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. ويعبر الشكل (3) عن تطور هذا المؤشر بين 1970 و 2018.

الشكل(3): تطور مؤشر العولمة

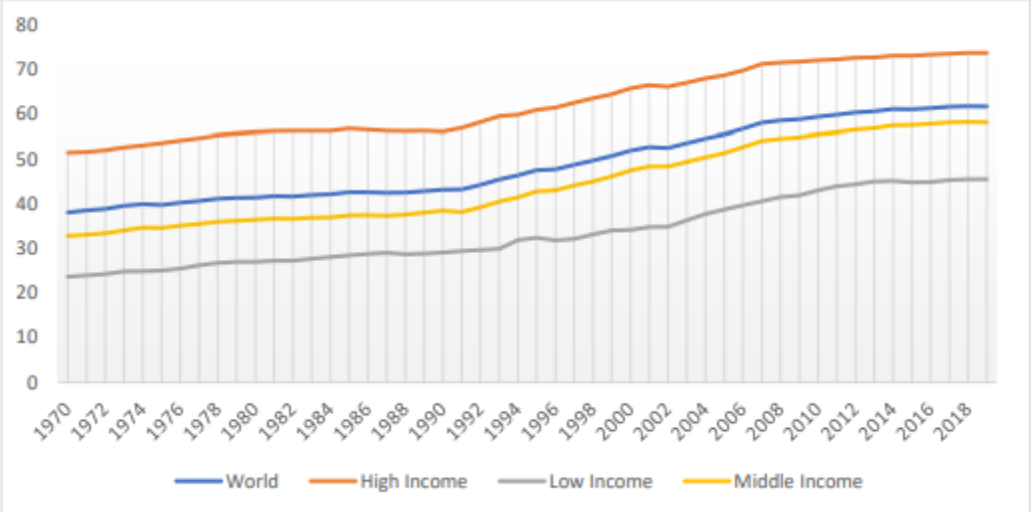

عبد الله سراج، العولمة والأزمات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2023، ص14.